إشكالية العدالة في الفكر البراغماتي،نعوم تشومسكي أنموذجا.

العاقب سفيان

إشراف :الاستاذ برياح مختار

لم تعد العدالة في مجمل الخطابات الحداثية تحمل تلك المفاهيم الكلاسيكية العريقة، كون أن الظروف الراهنة قد فرضت على المجتمع الدولي خلق مفاهيم جديدة، مسايرة لروح العصـــر و حاجات الانسان المعاصر والملحاحة ليس على مستوى الذات فحسب بل على المستوى العالمي وبالتالي لم يعد مفهوم العدالة المعاصر مرتبطا بمقولات الإنصاف والمساواة والتوزيع بقدر مـــا أصبحت مرتبطة بجودة الحياة بشكل عام وإنسانية الإنسان والعدالة العالمية في بعدها الإنســـاني الصرف .

بالرغم من التغيرات التي نادت بها الكثير من التيارات الفلسفية و المنظومات القانونية حول مفهوم العدالة للمراحل عبر التاريخية إلا أنها لازالت تشكل هاجسا رئيسيا لدى واقع الإنســـان المعاصر، و بخاصة الفلسفات المعاصرة على شاكلة الفلسفة البراغماتية الجديدة داخل هذا العالم الجديد و المتجدد ذلك أنها لازالت تثير التباسا من زاوية العقل و المعقولية كما أننا نجد الإنسان ينشدها في أفق أكثر إنسانية و عالمية مما هو عليه الواقع لأن حركية المجتمعات العالمية لم تعد تسير بوتيرة الحركة الحلزونية، فالكون اليوم أصبح أشبه ما يكون بقريـــة مصـــغرة محـــدودة الأطراف، وبذلك آن لنا أن نطرح جملة من التساؤلات الفلسفية الملحاحة والتي يثيرها موضوع العدالة بشكل عام والطرح البراغماتي الجديد بوجه خاص.

هل أضافت البراغماتية الجديدة فهما جديدا للعدالة أم أنها اتجهت نحو تبني الفكرة من خلال الأصول الكلاسيكية للفلسفة الأمريكية؟

أو: هل فهم و تجسيد العدالة في البراغماتية الجديدة رهين بالمعطى التداولي الأمريكي أم منفتح على الأبعاد الإنسانية و الكونية؟

1/نعوم تشو مسكي والعدالة الأمريكية :

فمن خلال اتساع الحرية، والذي يحيل إلى فهم معين للعدالة داخل سياق الفلسفة البراغماتية المحدثة والذي سمح لكثير من المفكرين و الفلاسفة و الحقوقيين من داخل عمق المجتمع الأمريكي نفسه من أمثال "تشومسكي نعوم" إلى ضرورة نقد المسار السياسي الأمريكي الخارجي، والذي يحيل إلى اللاعدالة من خلال بعض الحقائق التي تعكس التناقضات الكبيرة داخل هذا النظام الليبرالي المتعولم.

إن مواقف "تشومسكي" الإنسانية ضد قوى الهيمنة والتسلط نابعة من عقيدته وقناعته الشخصية، وقد ضحى في سبيل خدمة ومناصرة قضايا التحرر لكثير من شعوب العالم، كالقضية الفلسطينية، والوقوف في وجه الاعتداءات الغير مبررة كاجتياح العراق بحجة امتلاكه للأسلحة الكيماوية المزعومة، وضد الجرائم المرتكبة في حق الإنسانية، الأمر الذي جعله محل اهتمام كل الجهات التي تسعى لإقامة ديمقراطية وعدالة اجتماعية بصورة أفضل مع إشادة الشعوب المُحِبة للسلم والأمن لمواقفه الجريئة والشجاعة ضد الامبريالية.

لقد استطاع أن يــُنَبــِّهَنا إلى أن نظام السيطرة المتطرف، والذي يعول عليه صناع القرار بالبيت الأبيض والقائم غلى فكرة "كل شيء لنا ولا شيء للآخرين"، هو نظام هش بدليل الهجمات الانتحارية على برج التجارة العالمي بحي منهاتن بولاية نيويورك بتاريخ 11 أيلول 2001 إضافة إلى تفجيرات مراطون ببوسطن عند خط الوصول يوم 15 أفريل 2013 والذي يعكس لنا ردود أفعال مرتكبي الجرائم المحتملين الذي يستمدون دعائمهم من مخزون الغضب والمرارة من جراء ويلات السياسة الأمريكية، لأن أمريكا قد وضعت العالم بين فكي كماشة، الإرهاب من جهة والعولمة من جهة ثانية وبالتالي حوّلت العالم إلى رهينة يحاول التحرر والخلاص من الهيمنة المسلطة عليه .

لقد كشف "نعوم" عن الأجندات المخططة والممنهجة والحقائق المزيفة التي يقوم عليها النظام العالمي الجديد بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية، فهو مفرط في استعمال القوة ويعمل باستمرار على تصعيد دورة العنف ليحافظ على مصالحه ومكاسبه المشبوهة ويتعاطى بازدواجية مع قضايا الإنسان في العالم .

ويتضح من خلال مؤلفه "النزعة الإنسانية العسكرية الجديدة"، والذي يكشف فيه بأسلوب ساخر أن هذا العالم الجديد المثالي، عازم على إنهاء اللاإنسانية باستخدامه القوة العسكرية، حيث ما رأى تعارضا مع مصالحه أو رفضا أو تمردا عن سياسته خلق لنفسه حقا جديدا في القانون الدولي باسم "التدخل الإنساني" والذي يسمح لهذا النظام الدولي الجديد بالتصرف حسب مقاس مصالحه وبالتالي تصبح القيم والمبادئ تنتهك القيم نفسها.

لقد فقدت أمريكا اليوم بفعل سياستها الخارجية الممنهجة مصداقيتها أمام شعوب العالم، ولم يعد هناك من يصدقها حول حرصها على نشر قيم الديمقراطية والعدالة وحقوق الإنسان والحرية، و مقاومة الاستبداد في العالم الدليل المجازر الكبرى التي اقترفتها في الفيتنام، وقنبلتي "هيروشيما" و"ناكازاكي" وكذا مجزرة "العامرية" والفضائح اللاأخلاقية بسجن "أبو غريب" بالعراق، وسجن "طورا بورا" بأفغانستان ومعتقَل "غوانتانامو" لاستنطاق وتعذيب المرحّلين المشبوهين، زيادة على تشجيع الانقلابات وتنصيب الحكومات الموالية لها كما هو الحال بالنسبة لرئيس وزراء العراق "نوري المالكي" الذي جيء به على ظهر دبابة أمريكية والرئيس "حامد كرَزاي" بأفغانستان، واجتثاث "القذاني" من على رأس الحكم في ليبيا، والدور آت كما قال "القذافي" بالنسبة لنظام الحكم في سوريا والذي يشكل خطرا على أمن وسلامة البنت المدلّلة "إسرائيل".

إن الديمقراطية التي تتبناها أمريكا – أشبه ما يكون بذلك الفتات الذي يرمى في قاع البحر لمصْ يَ دة الأسماك ليس إلا– هي ذريعة بغية البحث عن أسواق لتصدير أسلحتها بهدف زيادة الأرباح من رؤوس الأموال.

لم تستطع أمريكا أن تتجاوز نكبتها عقب هجمات الحادي عشر من سبتمبر، إلا من خلال الاستعانة بإحياء ما يسمى باستراوسية الليبرالية والتي تدعو إلى ضرورة ممارسة الضربة الاستباقية ضد القوى المهددة للأمن والسلم الأمريكي والعمل من أجل تحقيق السيادة والرّيادة الأمريكية والحفاظ عليها، هذا ما أدى إلى نشوب حرب بين نظريتين متطرفتين نظرية المحور التي قسمت العالم إلى محور للخير والآخر للشر والتي أرسى مبادئها "جورج بوش (الابن)" وفق شعار "إن لم تكن معنا فأنت ضدنا" ونظرية الفسطاط التي قسّ مت العالم إلى مؤيدين وموالين إيمانا وخارجين "مارقين"

فبناء العدالة بهذا الشكل يبقى رهين بالوقائع و التجزيئات الخاصة من جراء المصالح حتى أصبحت العدالة بمعناها الفلسفي لصيقة بطبيعة الحوادث التي تتناسل يوميا وبشكل كبير محدثة مفصليا وفروعا تدعو إلى كثير من البحث والتأمل .

هذا ما دفع ببعض المفكرين إلى القول بأن العدالة في البراغماتية الجديدة بالمعنى الفلسفي والسياسي بحاجة إلى إعادة مراجعة وتطوير بالاستفادة من الوقائع التي يعاني الفهم الليبرالي للعدالة نقصا كبيرا .

ويرى كاتب العرب بعيدا عن القوة والإفراط في استعمال القوة تبقى العدالة إشكالية نظرية وعملية فكيف يمكن تجسيدها على أرض الواقع؟ وما هي ضمانات العدالة في ظل الاستخدام المفرط في القوة والدخول في حروب قد تقود البشرية إلى مذابح جماعية لا نهاية لها؟ يقول تشومسكي: "كلما اقتربت من الوصول إلى المساواة تكون قد اقتربت من الوصول إلى مجتمع مثالي". [1] ولكن يبقى هذا الطرح مثاليا لأن هناك أسئلة جوهرية تتعلق بتصور المجتمع الذي يتمثل العيش فيه. يقول رورتي: "يدفعنا الدور الذي يقول به وسائل الإعلام بشؤون السياسة

[1]– تشومسكي نعوم، "ضبط الرعاع" ترجمة هيثم علي حجار، الأهلية للنشر والتوزيع، ط1 ،القاهرة، 1998،ص234.

المعاصرة إلى طرح تساؤلات حول حقيقة العالم و المجتمع الذي نرغب بالعيش به، و على وجه الخصوص في أي صورة من الديمقراطية نريد لهذا المجتمع ان يكون ديمقراطيا .[1]

2/ عبد القادر بوعرفة والعدالة الانتقالية :

إذا بقيت العدالة في مبادئها المعلنة، كما هو مجسد بالمعطى التداولي في فلسفة العالم الجديد، والتي هي في الواقع إعادة بعث لأفكار البراغماتية الكلاسيكية من جديد، على الصعيد التنظير المعرفي و الممارسة الميدانية، فإنها ستبقى دائما تنزاح صوب المركزية والقطرية الضيقة، أو ما ينعت بالعدالة القومية الأمريكية.

إن هذه المبادئ المعلنة للعدالة، في الواقع تشرف على إدارتها، قوة سياسية ضاغطة، تعرف باسم المحافظين الجدد أو صناع القرار في البيت الأبيض، فتجسدها بحسب أجندتها من الوجود بالقوة إلى الوجود بالفعل، و لما ترى أن الخطر بات يهدد مصالحها في الداخل والخارج، فتدخلها يكون تحت غطاء حماية الأقليات وحقوق الإنسان، و نشر قيم التسامح و الديمقراطية و الحرية و العدالة، و لكن في الواقع لبسط كامل هيمنتها و سيادتها على العالم، كونها تنطلق من المرجعية الفلسفية النيتشوية، القائمة على فكرة "الإنسان المتفوق" الصانع القيم، ومن مبدأ كل شيء لنا ولا شيء للآخرين .

فلا شك أن سياسة العالم الجديد قد عمّ قت الهوة بين الآن والآخر، والمركز وشعوب الأطرف، وبين السادة الأقوياء والعبيد الضعفاء، لذلك ارتأى أنصار ودعاة العدالة في بعدها العالمي والإنساني، وحتى من عمق المجتمع الامريكي إلى ضرورة الدفاع عن مبادئها، بالقول و الفعل، و ذلك بإحداث مفهوم العدالة الانتقالية، والتي تتمحور حول جملة من محاور الهامة والمهمة في حياة الإنسان المعاصر، فمفهومها حسب رجال القانون هي الانتقال من عدالة الدولة إلى العدالة العالمية.

[1]– تشومسكي نعوم، "السيطرة على الإعلام"، تعريب أميمة عبد اللطيف، مكتبة الشروق الدولية، ط2. لبنان، 2005 ،ص07.

إن مفهوم العدالة الانتقالية لا يرتبط بالأفراد بقدر ما يرتبط بالمؤسسات العالمية والمنظمات الحقوقية والغاية من نشوئها مساعدة الشعوب الخارجة من نير الديكتاتورية، والاستبداد على استعادة حقوقها المغتصبة وعلى محاسبة الطغاة على الجرائم المقترفة في حقهم كأحياء أو في حق الأموات منهم.

إن العدالة الانتقالية تحاول بحث السبل التي بواسطتها نحاسب الأنظمة من الفظائع الجماعية وانتهاكات حقوق الانسان في المجتمعات الشمولية التي خرجت بعد التحرر أو التحرير من مرحلة الحكم القمعي أو الصراع المسلح.[1]

إن التحول السياسي في الدول القمعية غالبا ما يفرز جملة من التناقضات الصارخة، مما يجعل مفهوم العدل و الحق أكثر انكماشا و تقلصا في ضمير الافراد، ذلك ان انحصار النظام القمعي يوجد في المجتمع نفسه جملة من التاركات الصعبة والمخجلة، خاصة انتهاك حقوق الإنسان وتمريغ كرامة الإنسان في الوحل السياسي .

إن الضمير العالمي أمام ظاهرة الانتهاك العام لحقوق الإنسان فرضت عليه تعزيز العدالة الانتقالية الشاملة كمطلب تعويضي والبحث عن آليات السلام، ثم بعدها البحث عن المصلحة الشاملة، كما هو الحال في الصومال والعراق وأفغانيستان والسودان...إلخ .

إن الجانب العالمي للعدالة الانتقالية يكمن في محاولة القصاص القانوني من خلال البحث عن العدل الموضوعي، وبالتالي يتطلب العدل الموضوعي في فضاء العدالة الانتقالية البحث عن العدالة الجنائية التي تقتص من طغاة الجناة في جرائم الإبادة والقتل الجماعي.

وهناك العدالة التعويضية التي تبنى على ضرورة تعويض المواطن على جملة الأضرار التي لحقت به من جراء السياسات القمعية، كما هو الحال بالنسبة إلى ضحايا المأساة الوطنية في الجزائر سنة 1991 .

[1]– بوعرفة عبد القادر، "مقالة: سؤال العدالة وحفريات المفهوم"، من كتاب العدالة والإنسان، تأليف جماعي، منشورات مخبر الأبعاد القيمية 1 ط1،وهران، الجزائر، 2008 ،ص 38.

أما العدالة الاجتماعية والعدالة الاقتصادية فتدخل ضمن السياق العام لمأساة الإنسان العالمي، فحتى الأكثر احتراما لحقوق الانسان نلاحظ أنها تعاني تقصيرا فيما يسمى بالعدالة الاجتماعية و الاقتصادية، فأمريكا التي تنعت بدولة الحرية والقانون يعاني المواطن الزنجي والهندي والملون من التهميش الاجتماعي والحرمان الاقتصادي، بدليل ما بينته الأعاصير الأخيرة التي ضربت فلوريدا، حجم المعاناة التي قاسها الزنوج بالخصوص.

ومن تجليات العدالة العالمية في العالم نلاحظ ما يلي[1] :

- محاكمة الرئيس العراقي صدام حسين على جرائم الإبادة الجماعية في منطقة الديجيل والأنثال حلبجة 2006

- محاكمة النظام الفاشي التشيلي للجنرال بينوشي سنة 1990.

- محاكمة النظام اليوناني سنة .1975 .

-منع منتهكي حقوق الإنسان من تقلد المناصب السياسية في تشيكوسلوفاكيا، أو الوصل إلى مناصب في السلطة، وعرفت الحملة في عملية التطهير سنة 1991.

- أنشأت جنوب إفريقيا لجنة الحقيقة والمصالحة الشهيرة للتعامل مع جرائم حقوق الإنسان، في عصر نظام الأبرتيد والعنصرية وحكومة البيض المقيتة سنة 1995 .

- اشتهرت المحكمة الجنائية ليوغسلافيا من 1900 إلى 1995.

وتقوم العدالة الانتقالية على جملة من المعادلات الإنسانية والقانونية على النحو التالي :

1- المحاسبة العالمية في المحكمة الدولية.

2- إحياء الذاكرة الجماعية للجرائم المنسية كما هو الحال الآن بالنسبة إلى تركيا وقضية الأرمن .

3- تخليد ضحايا الجرائم الإنسانية كما هو الحال في التشيلي، فلسطين، الجزائر 1945.

[1]- بوعرفة عبد القادر، مرجع سابق، ص39

4- نظام التعويض المادي، والذي نلاحظ أنه الأكثر مطلبيه في فترات المحاكمات المشهورة، كقضية الهوليكوست (محرقة اليهود) و لوكر بي المنسوبة إلى أحد مواطني ليبيا .

ومن أمثلة الاقتضاء بالتعويض نجد ما يلي :

عوضت ألمانيا اليهود على خلفية المحرقة المزعومة بين الفترة الممتدة ما بين: 1933 و 1945 وكانت أول نموذج للتعويضات المقدمة للأفراد المتضررين من عملية الإبادة المنظمة، وتم ذلك بموجب اتفاقية لوكسمبورج سنة 1952 بين ألمانيا وإسرائيل بحيث أصدرت ألمانيا عدة قوانين للتعويضات سنة 1953 ،1956، 1965 ،وقد بلغت التعويضات الألمانية سنة 2001 ما يعادل 5.61 مليون دولار أمريكيا أي لما يقارب 6 ملايين ضحية .عوضت ليبيا لضحايا تحطم طائرة لوكربي ما يقارب 1 مليار دولار أمريكي .

عوضت الجزائر ضحايا المأساة الوطنية الممتدة من 1991 / 1999 منحا للمستسلمين والمحبوسين والمفقودين وضحايا المأساة .

وبالرغم من ذلك لا زالت بعض الدول تطالب وتنتظر تحقيق العدالة التعويضية، فالجزائر مثلا فقدت في ظرف أسبوع عام 1945 ما يزيد عن 45 ألف شهيد بمنطقة سطيف، قالمة، خراطة، ومليون ونصف شهيد على امتداد 1962/1945 ولا ننسى الشعب الفلسطيني الذي تحصل جلادوه على تعويض فاق مليار دولار أمريكي في المقابل لم يعوض الشعب الفلسطيني الذي تعرض إلى الإبادة الجماعية في كفر قاسم وصبرا وشاتيلا وجنين وغزة ولا زال أكثر من عشرة آلاف سجين في المستشفيات والسجون.[1]

[1]- بوعرفة عبد القادر، مرجع سابق، ص 40.

3/ تجليات العدالة الأمريكية على شعوب الأطراف (الذات العربية):

فبعد الرّواج الذي عرفته نظريات "نهاية تاريخ و الانسان الأخير " الفوكوياماية التي تُعد اللبنة الأساسية في تشكل الأطروحات "صدام الحضارات" الهنتنجتونية مُصرة على وصول الإنسان الغربي إلى المدينة الفاضلة في الحقيقة ليس بسبب الطرح المعرفي بل لأن الخطاب تماهى مع خطاب سياسي للحظة المعينة من لحظات التاريخ بل تبناه كليا ليعبر تعبيرا صريحا عن الإيديولوجية السائدة، والتي تمتلك التقنية والتكنولوجية وسلطة القرار أي تمتلك زمام الفعل الذي يظهر وكأنه السلوك الذي يفهم التاريخ من خلاله .

زمن بين الدلالات الاخطبوطية التي يتميز بها النظام العالمي الجديد The new world order، داخل سياق الفلسفة البراغماتية الجديدة، هو بعثه لعدالة حسب مقاسه الخاص، تؤسس لما يجب أن تكون عليه العلاقة بين عالم قوي يمتلك المال والتكنولوجيا وسلاح متطور، وعالم ضعيف منهك ومستنزف الثروات، علاقة احتواء الأول للثاني أو تبعية الثاني للأول داخل ما يسمى بالدولة الكونية المفترضة والتي يصيغ داخلها القوي بفضل إمكانياته المادية، العلمية أنظمتها السياسية والاقتصادية بل وحتى نظامها القيمي والاجتماعي. كما هو مجسد

ميدانيا في الشق السياسي والاقتصادي لكثير من شعوب الأطراف عبر العالم كالعراق واليمن وأفغانستان ودول الخليج كالسعودية والكويت الحليف الأكبر للولايات المتحدة الأمريكية بدليل أن النظام الليبرالي الجديد والمتعولم استطاع أن يحدث ما يسمى بالخصخصة التي تقدمت بشكل رهيب في دول كثيرة من العالم، وأخص بالذكر دول الوطن العربي، مما ضعّف من عبء الفقراء وزاد في ثراء الأثرياء وذلك بالاستيلاء التدريجي على ثروات الأمم و خيراتها من قبل الشركات الاحتكارية الكبرى في العالم كما هو مجسد في استنزاف خيرات جنوبنا الصحراوي بالجزائر مقابل صفقات تجارية مشبوهة وهذا مما يزيد من شساعة هوة التهميش الاجتماعي والاقتصادي لفئة واسعة من المجتمع و تراجع العدالة بين البشر و فرض شكل احد من العولمة لفائدة السادة الأقوياء والتي لم يساهم فيها العبيد الضعفاء، ولذلك يمكننا ملاحظة أن

ثمة تعارضا كبيرا بين السياسات المعلنة والوقائع الميدانية، فماذا يحمل هذا العصر الجديد مع النزعة الإنسانية الجديدة؟

وإذا كان مفهوم العدالة مفهوما قيميا، وذو أبعاد إنسانية في مضمونه الجوهري، ألا يمكن القول بأن تبني القوي لخطاب العدالة ونقله بذلك من الحقل الاجتماعي الذي أنجبه والذي يحتاج إلى توفره في تحقيق توازناته الطبقية والإيديولوجية إلى الحقل السياسي، أين يتم إعادة إنتاج خطاب استراتيجي آخر بوصفه توظيفا ذرائعيا إفراغ لهذا المفهوم مكسب من أبعاده الإنسانية الحقيقية وتحويله إلى مفهوم سلعي لا يمكن البحث عن قيمته خارج ما يشبه قوانين المبادلات التجارية للسوق، وبالتالي فهل يمكن اعتبار تصور عقل النهايات لقيم الألفية الثالثة البراغماتي وصياغته لنظامها الخاص، يبدو مشروعا أمام المنطق وأمام الإنسان؟

تُطرح علاقة العالم العربي لمنظومة القين بحدة في فترة عرفت تحولات كثيرة وشاملة، وحتى مصطلح العالم العربي، أصبح نفسه يحتاج إلى وضعه موضع التساؤل أكثر من وقت مضى، إما من طرف أولئك الذين يؤيدون حتمية عولمة القيم، نظرا لتحول العالم إلى قرية مصغرة في مرحلة من مراحل تطور النظام الدولي، ومن طرف من يؤيد الانخراط في السياسة الاقتصادية العالمية دون التخلي على الخصوصية العربية الإسلامية وقيمها الخاصة، إضافة إلى الدول القطرية والخلافات العالقة بين العديد من الدول والتي وصلت كل المحاولات لِفَضِّ ها إلى طريق مسدود .

كما أن تحولات النظام العالمي والعلاقات الدولية خلّفت تكتلات جديدة تحددها الشراكة الاقتصادية ومناطق التجارة الحرة، ومبادلات السوق المفتوحة، تجاوزت التكتلات الإقليمية والإثنية والثقافية المشتركة، رغم كل ذلك فإن الخطاب المعاصر لا يزال يتحدث باسم العالم العربي ككيان يطمح إلى تحقيق المشاريع الحداثية والتحديثية؛ كما ظل يبحث عن الأمكنة الآمنة التي تضمن له الصمود داخل سيرورة التاريخ وحركيته، فراح يحاول تشكيل وعي تاريخي مستقل و ذو خصوصية خاصة بالأمة العربية لمجاوزة حالة التخلف و الانحطاط .لكن لا ابستيمولوجية الجابري انتصرت للبرهان ولا تاريخانية العروي ولا تجديدية حنفي التي نظرت

للواقع ولا دعوة أركون استطاعت مجاوزة الدُّغمائية والتعبير عن طموح الجماهير الشعبية، ولا أن تستنطق واقعها لتفرض نفسها كنموذج بديل لتجاوز وضعية التأخر .

ألا يمكن للفكر العربي المعاصر أن يطرح إمكانية إعادة إنتاج خطاب فلسفي سياسي قيمي يتجاوز به الرؤية البراغماتية للقيمة التي صاغتها الإيديولوجية الأحادية للنظام الليبرالي الجديد .

وبالرغم من الانتقادات التي وجهت لنظريتي "فوكو ياما" و "هينتجتون" إلا أننا لا يمكن أن نحدد لهما إطارا غير الإطار الذي تمثله أطروحة "تفوق الغرب ودونية الشعوب الشرقية" والتي تجعل الطرف الأول أن يمارس وصايته على الطرف الآخر الذي يعتبره خارج التاريخ، "ولقد أدى هذا التقسيم العرقي إلى صدام فعلي ومواجهة حقيقية بين الأنساق الثقافية للمجتمعات البشرية التي تشكلت ضمن شر وط تاريخية مختلفة بحمولتها الدينية و موروثاتها من القيم الاجتماعية"[1] ومن ثمة يمكننا القول أن تحقيق العدالة سيصطدم بكثير من المعوقات كالتسارع نحو الربح والتوسع وخلق مناطق جديدة للنفوذ وغزو الأسواق، وتراكم الأموال، وتركيز الثروات، في أيدي الأقلية فلا مانع من أن الشركات المتعددة الجنسيات و قوتها الاقتصادية الهائلة تجعلها في مركز أقوى في دول العالم العربي و كل الدول النامية، بل و حتى داخل الولايات المتحدة الأمريكية، المستفيد الأول من ريع النظام العولمي الجديد .

وبذلك يرى "جون جراي" في "الفجر الكاذب- أوهام الرأس المالية العالمية" أن السياسة الاقتصادية التي تسعى الولايات المتحدة الامريكية إلى فرضها من خلال فرص السوق الحرة لا تقل خطورة عن كارثة انهيار الاشتراكية السوفياتية.[2]مما تؤدي إلى زيادة الفوارق العرقية، و تؤدي إلى رواج الجريمة المنظمة و تزايد الاضرار بالبيئة، ويرى كذلك بعض الآثار السلبية لتلك السياسة القائمة على التوجه التحرري للأسواق على اقتصاد بعض الدول الناشئة كتحول بعض المزارعين الصينيين إلى ما يشبه المتشردين واللاجئين، ففكرة تحرير الأسواق قد ساهمت

[1]- إبراهيم عبد الله، "المركزية الغربية – إشكالية التكوين والتركز حول الذات"، المركز الثقافي العربي، ط1 ،لبنان، 1937 ، ص25.

[2]- نايف إبراهيم، "إنفجار سبتمبر بين العولمة والأمركة"، مؤسسة الأهرام، ط1 ،القاهرة، 2002 ،ص 127.

بقسط كبير في تغييب القيم الإنسانية ذات الصلة بالعدالة الاجتماعية من خلال خدمة مصالح الأقلية القوية على حساب الأقلية الضعيفة، ولتفادي الوقوع في الاضطرابات وعدم الاستقرار جراء غياب العدالة والمساواة يدعو "جراي" إلى ضرورة إعادة بناء النظام العالمي على أسس ديمقراطية تحفظ سيادة وحقوق الشعوب الفقيرة.